أَثر جدار الفصل العنصري على المجتمع الفلسطيني من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

عبد العزيز أحمد الشرباتي[1] ونادية ناصر الشرباتي[2]

ملخّص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر جدار الفصل العنصري على المجتمع الفلسطيني من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق هذا الغرض استخدم البحث المنهج النوعي حيث اعتمد على جمع البيانات من عدة مصادر مثل: الكتب، والأبحاث، والدراسات السابقة، ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وقرارات هيئة الأمم المتحدة، وردود الافعال الصادرة عن الجهات الحكومية وغير الحكومية، والشبكة العنكبوتية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً كبيراً لجدار الفصل العنصري على حياة الفلسطينيين اليومية، إذْ أنه زاد من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها الشعب الفلسطيني، وإلى فقدان الكثير من الأراضي الزراعية التي كانت تشكل مصدر رئيسي للدخل، وهدم وتعطيل الكثير من المنشآت الاقتصادية الفلسطينية ممّا ساهم في ارتفاع نسبة البطالة والفقر.

الكلمات الدالة: جدار الفصل العنصري، المجتمع الفلسطيني، الناحية الاقتصادية، الناحية الاجتماعية.

المقدمة

الأفراد أو المجتمعات أو حتى الدول التي تبنى على ظلم الأخرين، تستعبد المظلوم وتشعر بالخوف نتيجة ذلك، وتسعى لحماية نفسها منه بشتى الطرق وبكل الأشكال، فتارة تلجأ إلى القتل والاستبداد وتارة تلجأ إلى العزل والاستفراد وتهميش المظلوم وحرمانه من أبسط حقوقه بالحياة من جميع النواحي المادية والمعنوية. يمثل الاحتلال أقسى أنواع الظلم حيث يتم استعباد وظلم شعب بأكمله وحرمانه من أبسط حقوقه الحياتية والتي تتمثل بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، عدا عن تجريده من وسائل المقاومة لهذا الاحتلال. من ضمن الأساليب التي يلجأ لها المحتل لحماية نفسه الاختباء خلف الجدران وعزل ومحاصرة المظلوم.

إن فكرة بناء الجدار ملازمة للفكر اليهودي المبني على عقيدة "شعب الله المختار"(سعدي، 2009). كما إنها مرتبطة بما عايشه اليهود من مراحل فصل وعزله، إذْ عاشوا في كنتونات خاصه بهم، وكان هذا الفصل اختياريا إلى أن جاء البابا بولس الرابع في إيطاليا وعمل على تحديد مواعيد فتح وإغلاق البوابات للأحياء اليهودية "الغيتو" (إبراهيم، 2005). وكان أول غيتو يهودي في البندقية حيث تم حصر اليهود في أماكن منعزلة محاطة بالأسوار. وفي العصور الوسطى اختار اليهود طوعاً العيش في مناطق خاصة بهم في الأماكن التي تواجدوا فيها (سعدي، 2009).

إن إنشاء الجدران القائمة على الفصل العنصري أو الديني أو غيره فكرة قديمة. فمنذ مئات السنين أنشئ العديد من الجدران في العالم وكل جدار كان له أهداف وظروف خاصة مثل جدار برلين، جدار بلفاست، جدار نيقوسيا، جدار موستار، جدار وارسو، جدار سور الصين، سور روما، جدار بيغ وول، إلى أخره (سلمان، 2005)، كما هو موضح بالصورة (1).

1 أستاذ مشارك، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
2 باحثة في أكاديمية دراسات اللاجئين.
تاريخ استلام البحث2019/2/24 وتاريخ قبوله2020/9/22.

© 2020 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

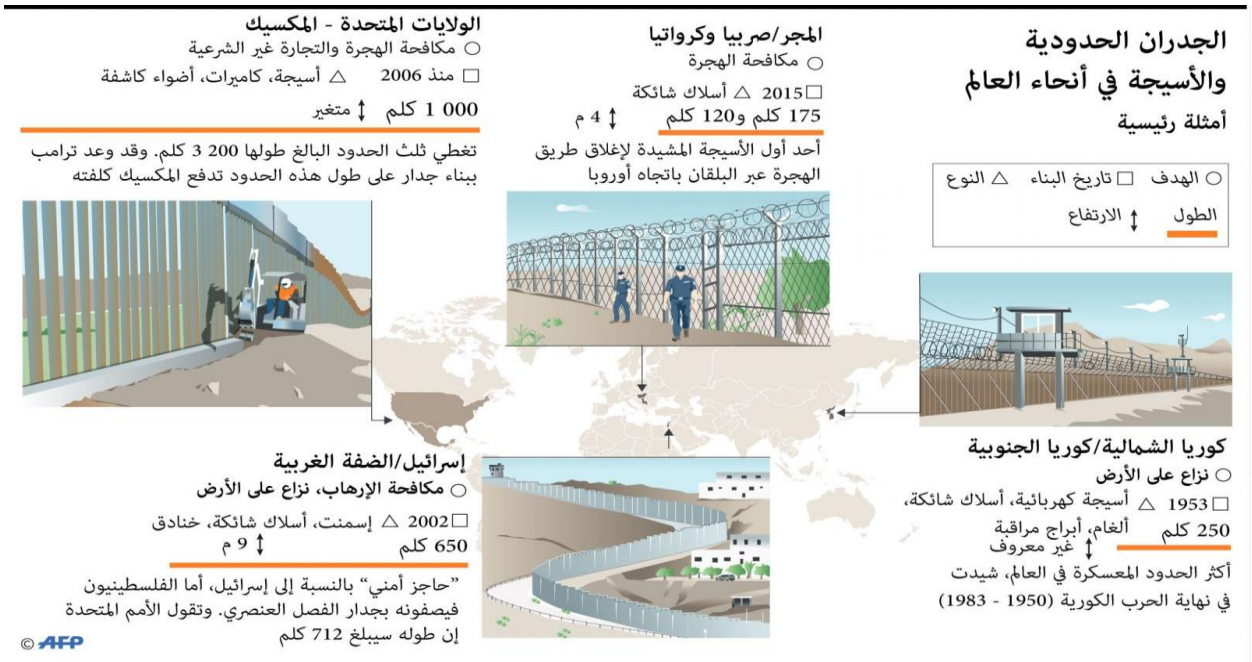

الصورة(1): جدران وأسيجة حول العالم

المصدر: https://www.arab48.com

والأمر المختلف في جدار الفصل العنصري الذي أقيم على أراض فلسطينية، انه قام بعزل الفلسطينيين عن بعضهم البعض، أما باقي الجدران فقد كانت تفصل بين شعوب متناحرة أو لحماية حدود دول معينة، لذلك نجد أن جدار الفصل في فلسطين أكثر عنصرية من باقي جدران العالم. ويتضح أيضا عند دراسة جدار الفصل أن الكيان المحتل اثبت عدم تورعه عن استخدام أي أفكار عنصرية لتحقيق هدفه بإقامة دولته المزعومة (سلمان، 2005).

تم إقرار إقامة هذا الجدار في شهر إبريل من عام 2002 خلال جلسة خاصة للمجلس الوزاري المصغر (الكابنيت)* وتم البدء بتنفيذه في شهر حزيران من نفس العام، بعد أن تسلم شارون رئاسة حكومة الكيان الغاصب.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء أثر بناء جدار الفصل العنصري على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال من خلال مراجعة الأدب النظري السابق الذي يشمل الدراسات السابقة والقرارات الدولية والبيانات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة. والوقوف على هذه الأثار من أجل تقديم توصيات للشعب الفلسطيني حول كيفية التعامل مع هذه القضية، وكذلك كيفية إثارتها في المحافل المحلية والإقليمية والدولية للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في حقه بحياة طبيعية من جميع النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تقديم دراسة معمقة حول معاناة الشعب الفلسطيني في حياته اليومية ونشر وفضح ممارسات الاحتلال العنصرية في المحافل المحلية والإقليمية والدولية، وعرض ما يتعرض له الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين من ظلم واستبداد وقهر يؤثر على حياته الاقتصادية والاجتماعية وحرمانه من ابسط مقومات الحياة. وأيضا محاولة طرح توصيات لتمكين الشعب الفلسطيني من تعزيز صموده على أرضه، وزيادة الوعي حول أثار الجدار السلبية لتمكين الشعب الفلسطيني من مقاومتها بقدر الإمكان. كذلك التأكيد على الدراسات العلمية والأدبية السابقة حول هذا الموضوع.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بوجود الاحتلال نفسه على أرض

فلسطين، وممارساته اليومية في قهر وظلم الشعب الفلسطيني من خلال مجموعة من الإجراءات التي يمارسها للضغط على الشعب الفلسطيني في أبسط مقومات الحياة من أجل تهجير واقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وإحداث تغيرات ديموغرافية، ومن أهم الوسائل التي يستخدمها الاحتلال هو بناء جدار الفصل العنصري للعزل بين الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني والذي يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني على أرضه. ووضع العراقيل أمام حرية التنقل وبالتالي هناك صعوبة للحصول على المعلومات الميدانية والوصول بالقدر الكافي للشريحة المستهدفة للدراسة ولهذا سوف تكتفي الدراسة بمراجعة الدراسات والأبحاث السابقة والقرارات الدولية وبيانات الجهات المختصة وذات العلاقة. وتعتبر جميع هذه الإجراءات التي يقوم بها الاحتلال مخالفة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة كما تبين الدراسة ذلك.

أسئلة الدراسة:

بناء على مشكلة البحث تم تطوير الأسئلة التالية لدراستها:

هل يؤثر جدار الفصل العنصري على الحياة الاقتصادية (التجارة، الزراعة، الصناعة، العمالة) للشعب الفلسطيني؟

هل يؤثر جدار الفصل العنصري على الحياة الاجتماعية (التركيبة السكانية للمناطق، التركيبة الأسرية للعائلات، التواصل والترابط الاجتماعي، الهجرة، التعليم، الخدمات الصحية) للشعب الفلسطيني؟

منهجية الدراسة:

سيتم الإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال مراجعة الأدب النظري السابق: الدراسات والأبحاث السابقة، والكتب، ورسائل الماجستير، وأطروحات الدكتوراه، والمراجع الإحصائية ذات العلاقة، والمنشورات الرسمية وغير الرسمية الصادرة عن المجتمع المحلي والإقليمي والدولي بما فيهم هيئة الأمم المتحدة وأية مصادر أخرى لها علاقة بالموضوع. وبناء على ذلك تعتبر هذه الدراسة نوعية وليست كمية، فهي لا تستخدم التحليل الإحصائي للبيانات.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

التعريف بالجدار وماهيته والهدف من بنائه

طبيعة ومكونات الجدار:

الجدار هو عبارة عن حائط إسمنتي رمادي اللون يقسم الأراضي الفلسطينية، يتراوح عرضه بين 60–150م في بعض المواقع والمقاطع التي يمرّ منها وبارتفاع يصل إلى 8م. بالإضافة إلى:

1. أسلاك شائكة لولبية وهي العائق الأول في الجدار.
2. خندق يصل عمقه إلى أربعة أمتار وعرضه أيضاً نفس الحجم (وهو يهدف لمنع مرور المركبات والمشاة) يأتي مباشرة عقب الأسلاك الشائكة.
3. شارع إسفلت بعرض 12م، وهو شارع عسكري لدوريات المراقبة والاستطلاع.
4. ثم شارع مغطّى بالتراب والرمل الناعم بعرض 4م، لكشف آثار المتسللين، ويمشط هذا المقطع مرتين يومياً صباحاً ومساءً.
5. جدار إسمنتي بارتفاع متر، يعلوه سياج معدني إلكتروني بارتفاع 3م، ركبت عليه معدات إنذار إلكترونية وأضواء كاشفة، وغيرها من عناصر البنية التحتية الأمنية. ويتم تركيب آلات تصوير خاصة على طول الجدار تستطيع تمشيط الجدار من الجهة الفلسطينية 3 مرات في الثانية و50م من الشمال إلى اليمين، وتفصل بين الواحدة والأخرى عشرات الأمتار، الأمر الذي يوفّر تغطية كاملة للمنطقة، وزيادة على ذلك تمّ بناء أبراج وأعمدة مراقبة تبعد عن بعضها مسافة كيلو متر واحد.
6. بعد ذلك يأتي الجدار الذي يحتوي على أبراج مراقبة. يلي الجدار من الجهة الأخرى طريق معبّد مزدوج لتسيير دوريات المراقبة، وطريق ترابي وأسلاك شائكة لولبية، وخندق وهي مشابهة لما أقيم في الجهة المقابلة الأخرى من الجدار، وتوضح الصورة (2) ذلك.

يقدر طول الجدار حتى تاريخ كانون الأول 2017 حوالي 771كم، تم تنفيذها على عدة مراحل.

صورة(2): مقطع عرضي يبين مكونات الجدار

المصدر: www.wafainfo.ps

مراحل بناء جدار الفصل العنصري:

1) المرحلة الأولى (المرحلة أ):

بدأت المرحلة الأولى من تنفيذ مشروع جدار الفصل في 23 حزيران 2003، عند قرية سالم في قضاء جنين شمال الضفة الغربية، وحتى قرية مسحة في منطقة سلفيت، بطول 145كم، يضاف إليها الأراضي المحيطة بالقدس، من الشمال والجنوب، ما عرف بـ(غلاف القدس)*، ويحاصر الجدار قلقيلية بشكل كامل (نجم الدين، 2018).

2) المرحلة الثانية (المرحلة ب):

تم إقرارها عام 2003، تتكون من عدة امتدادات للجدار، من مستوطنة القانا في محافظة سلفيت، إلى معسكر عوفر جنوب رام الله، بعمق 22كم داخل (الخط الأخضر)*، وبطول 186كم، إضافة إلى امتداد من قرية سالم حتى تياسير عند غور الأردن بطول 60 كم، كذلك من مستوطنة هارغيلو إلى مستوطنة الكرمل جنوب الخليل بطول 144كم.

3) المرحلة الثالثة (المرحلة ج):

بدأ الكيان المحتل منذ عام 2015 ببناء جدار أمنى على حدوده مع الأردن. ويمتد هذا الجدار الذي اتُّخذ قرار إنشائه عام 2012 من منطقة" إيلات" جنوباً حتى هضبة الجولان السورية شمالاً (موقع رصيف، 2018).

4) (عزل القدس):

عزل القدس بشكل كامل عن الضفة الغربية من خلال تطويقها بالإسمنت بجدار متعرج، وهدفت تعرّجات الجدار إلى ضم أقل ما يمكن من الفلسطينيين وأقصى ما يمكن من الأراضي، الخارطة رقم (4) توضح ذلك.

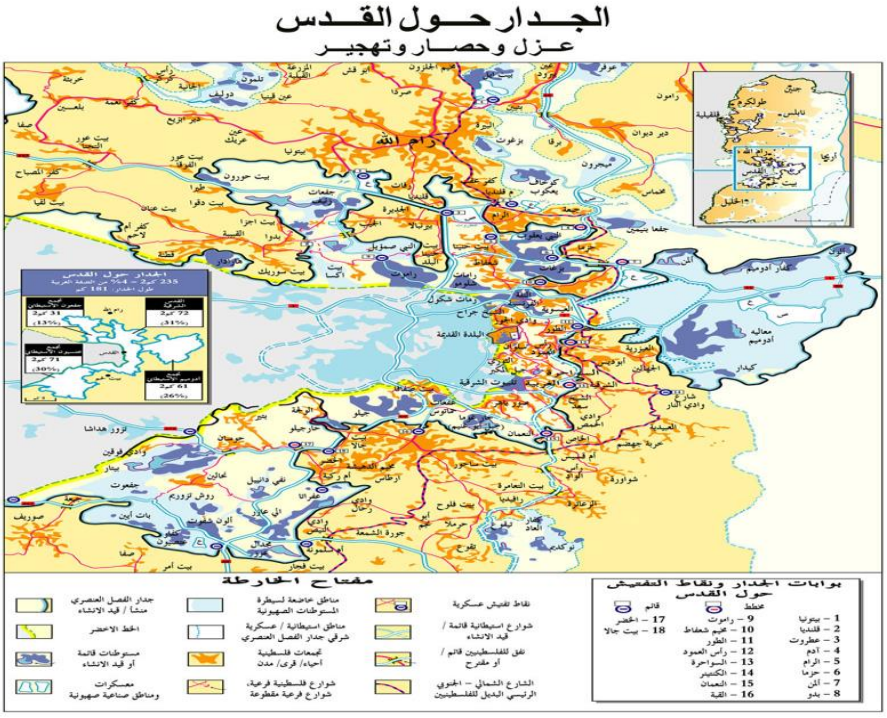

خارطة (4): الجدار حول القدس

5) الجدار مع قطاع غزة:

بدأ الكيان الغاصب عام 2016 ببناء جدار حدودي بينه وبين قطاع غزة وسينتهي عام 2019. ويتميّز هذا الجدار الذي يبلغ طوله 64كم بأن قسماً كبيراً منه مبنيّ تحت الأرض (يصل الى 10 أمتار تحت الأرض في بعض المناطق) لمنع الفصائل الفلسطينية المسلحة من حفر أنفاق تمكنّهم من التسلل إلى داخل الأراضي المحتلة عام 1948 وتنفيذ هجمات ضد الاحتلال، فيما سيبلغ طول القسم الظاهر منه فوق الأرض نحو 6م. وفي آب 2017م، أعلن الكيان المحتل أنه يعتزم بناء جدار تحت الماء في البحر المتوسط لمنع التسلل من غزة عن طريق البحر (موقع رصيف، 2018).

لقد رسم الكيان المحتل مسار الجدار بشكل ملتوٍ، إذ يقضم نحو 85% منه أراضٍ من الضفة. فطوله الكامل يبلغ 712كم فيما يبلغ طول" الخط الأخضر" 320 كيلومتراً. وفي أيلول 2017م، كان الكيان المحتل قد أنجز 65% منه والباقي قيد التنفيذ (موقع رصيف، 2018).

وما زال مشروع بناء الجدار مشروعا قيد التنفيذ حتى الآن ومخططاته قيد التعديل المستمر. وقد تم إنجاز الجزء الأكبر منه للان، كما هو واضح بالخارطة (2).

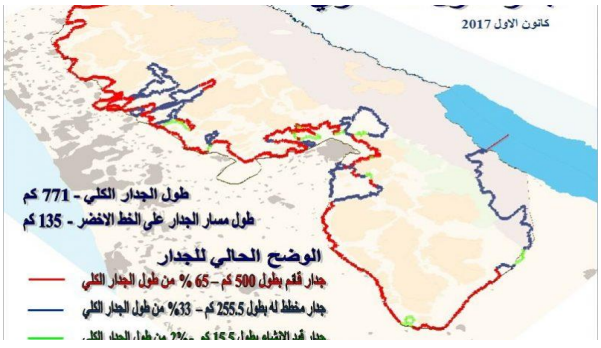

خارطة (2): الوضع الحالي للجدار

رافق جريمة بناء الجدار تدمير وابتلاع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الفلسطينية، وقدّرت مساحة الأراضي التي ستتم مصادرتها لصالح الجدار حوالي 1.6 مليون دونم عند اكتمال الجدار الشرقي، كما هو موضح في الجدول (1)، وبلغت نسبتها 86% تشير التقديرات إلى أن نحو مليون فلسطيني في الأراضي المحتلة، سينتهك الجدار حقوقهم الأساسية، إذْ أن الآلاف منهم سيضطرون إلى استصدار تصاريح خاصة من جيش الاحتلال، للسماح لهم بمواصلة العيش والتنقّل بين منازلهم من جهة، وأراضيهم من جهة ثانية، ونتيجة لهذا، اضطر نحو 2.8% من الأفراد المُقيمين غرب الجدار، إلى تغيير مكان إقامتهم، وترك منازلهم وأراضيهم الزراعية.

جدول(1): مراحل بناء جدار العزل العنصري في الضفة الغربية المحتلة

طول الجدار (كم)	مراحل بناء الجدار
500	جدار قائم
255.5	جدار مخطط له
15.5	جدار جاري بناءه
771	طول الجدار الكلي

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2017

أدى وجود الجدار إلى ما عرف بالجيوب الفلسطينية، وهي التجمعات السكانية الفلسطينية التي أصبحت خارج الضفة الغربية نتيجة ابتلاع الجدار لهذه الأراضي، وضمها للأراضي المحتلة غرب الجدار، إضافة إلى الجيوب داخل الضفة شرق الجدار (موقع بابونج، 2018).

هذه الجيوب، تشكل مأساة إنسانية لسكانها، فهي مفصولة عن محيطها بشكل كامل، والتنقل منها إلى خارجها أمر معقد، يحتاج إلى تصريحات خاصة من الاحتلال، فضلاً عن المضايقات التي يتعرض لها المواطنون الفلسطينيون على المعابر.

أهداف وأبعاد إقامة جدار الفصل العنصري:

تمثل الأهداف الحقيقية لبناء جدار الفصل العنصري على الأراضي الفلسطينية، ضم الأراضي الزراعية الخصبة ومصادرتها والسيطرة على المياه الفلسطينية، وكذلك فصل التجمعات السكانية عن بعضها بعضاً وتمزيقها، بحيث يعيق تنقل السكان وتواصلهم مع أقاربهم، وهذا ما يؤثر على مستقبل الدولة الفلسطينية المنشودة مما يجعل أمر إقامتها صعباً على الأراضي المحتلة عام 1967م.

ويهدف الكيان المحتل من خلال جدار الفصل إلى ضم التجمعات الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية وضم مساحات من الأراضي الفلسطينية بأقل كثافة سكانية ممكنة، والقضاء على التطلعات الفلسطينية لإقامة الدولة المنشودة ضمن حدود عام 1967م، إضافة إلى فصل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة عن بعضهما البعض وتحويلهما إلى جيوب منعزلة في محيط المناطق المحتلة عام 1948م. والمحافظة على الأغلبية اليهودية في فلسطين التاريخية (طرمان، 2012)، كما هو مبين بالخارطة (3).

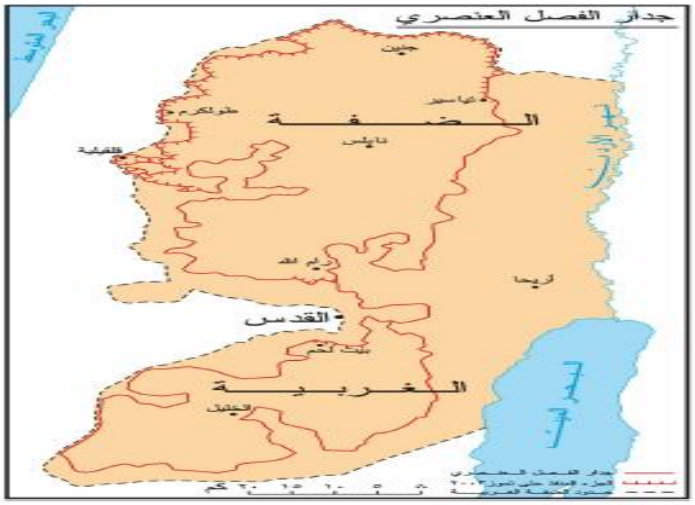

خارطة (3): مسار الجدار كما هو مخطط له

ويمكن تلخيص أهداف إقامة الجدار بما يلي:

- البعد الأمني: يتمثل في منع وصول الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى فلسطين المحتلة عام 1948م وبذلك منع العمليات الاستشهادية.
- البعد السياسي: يتمثل في فرض التصور المحتل للتسوية النهائية مع الفلسطينيين، وضم الأراضي، بصورة تجعل قيام الدولة الفلسطينية أمراً مستحيلاً ممّا يتيح للكيان المحتل فرض سياسات التهويد وخصوصا في القدس المحتلة (الرقب، 2010).
- البعد الاجتماعي: يتمثل في تمزيق النسيج الاجتماعي الفلسطيني، بعزل أحياء وقرى ومدن عن بعضها البعض، ومنع تواصلها الاجتماعي والعائلي.
- البعد الاقتصادي: يتمثل بمصادرة الأراضي الزراعية ومصادر المياه الفلسطينية، والعمل على إعاقة قدرة الفلسطينيين على العمل والتنقل، والتضييق عليهم لدفعهم إلى الهجرة (مشيعل، 2013).

الجانب القانوني للجدار

الوضع القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

لقد كانت فلسطين تاريخيا جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وفي نهاية الحرب العالمية الأولى عهدت عصبة الأمم إلى بريطانيا بالانتداب على فلسطين، وفي عام 1947م أعلنت المملكة المتحدة اعتزامها إنهاء الانتداب وفي 29 نوفمبر 1947 قامت الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة بالتصويت على القرار رقم (181)* والذي يتبنّى خطة تقسيم فلسطين القاضية بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيها إلى ثلاثة كيانات جديدة:(دولة عربية، دولة يهودية، وصاية دولية على القدس وبيت لحم) كما تشير الخارطة (1).

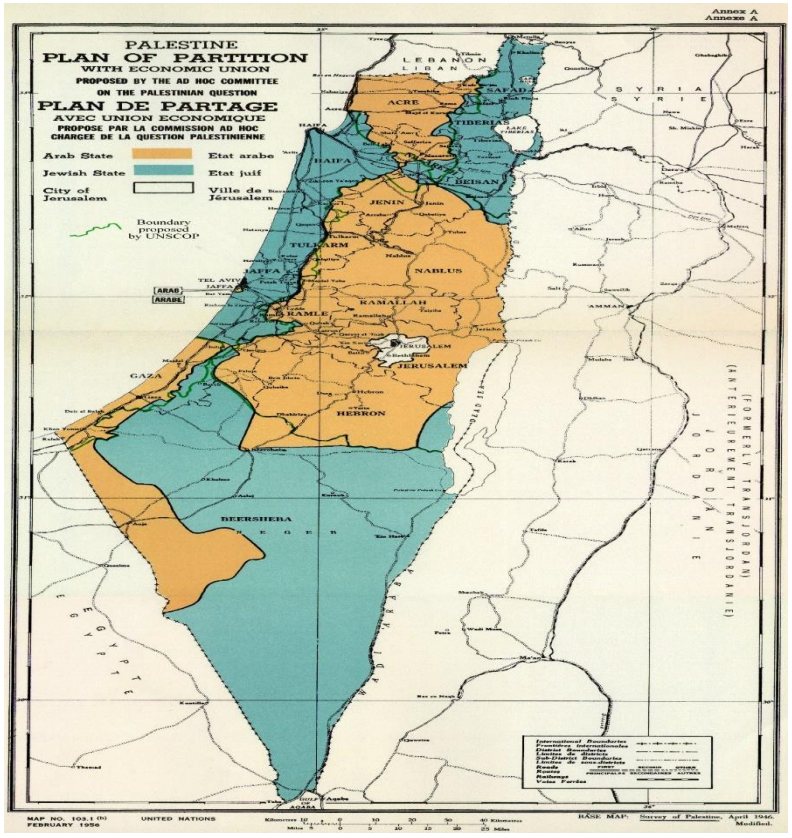

خارطة (1): قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (181)

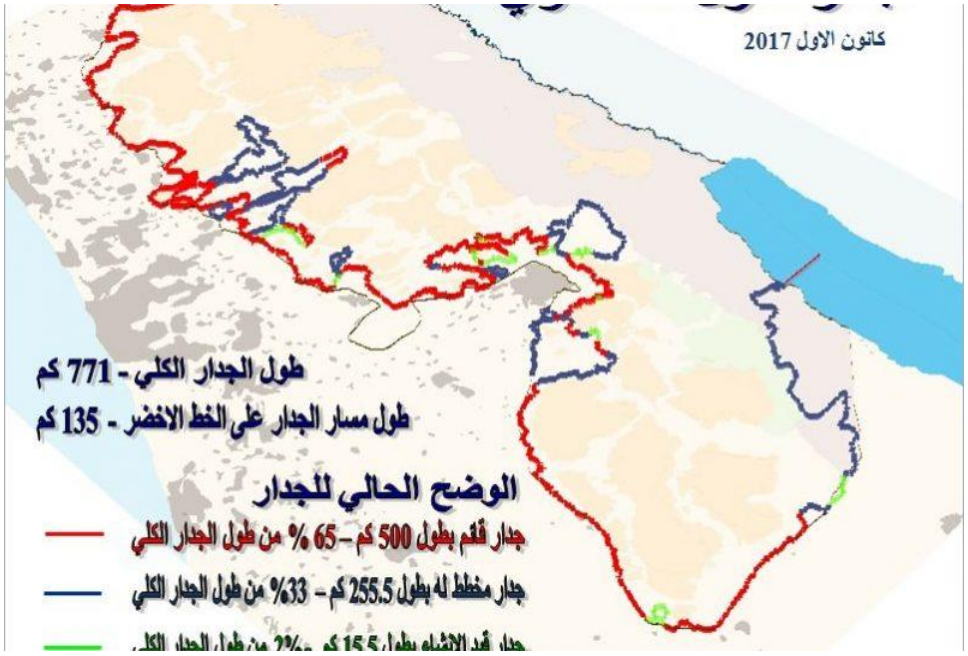

خارطة (2): الوضع الحالي للجدار

ووفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 62 الصادر في 29 ديسمبر 1948 أبرمت اتفاقية هدنة عامة في عام 1949 بين الكيان المحتل والدول المجاورة من خلال وساطة الأمم المتحدة، وتم تعيين حدود هدنة ("الخط الأخضر")*

وفي عام1967، قام الكيان المحتل بالاستيلاء على جميع الأراضي التي كانت تشكل فلسطين الموضوعة تحت الانتداب البريطاني. ومنذ عام 1967، حتى هذا الوقت، اتخذ الكيان المحتل عدداً من التدابير في الأراضي الفلسطينية بهدف تغيير وضع هذه الأراضي ولاسيما القدس.

وبعد ذلك وقعت عدد من الاتفاقيات منذ عام 1993 بين الكيان المحتل ومنظمة التحرير الفلسطينية تفرض التزامات مختلفة على كل طرف. وأخيراً اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في 28 أيلول عام 2000م والتي جعلت من أي اتفاقية بين الطرفين مجرد حبر على ورق، والتي بسببها، كما يدعي الكيان المحتل، بني الجدار الفاصل.

وبناء على ذلك، يتضح لنا أن جميع الأراضي الفلسطينية محتلة من قبل الكيان المحتل، وبموجب القانون الدولي وحسب المادة 42 من قواعد احترام قوانين وأعراف الحروب البرية، المرفقة ب(اتفاقية لاهاي الرابعة، 1907)* تعتبر الأراضي محتلة عندما توضع بالفعل تحت سلطة الجيش المعادي، ويشمل الاحتلال الأراضي التي بسط فيها هذا الكيان سلطته وصار يمارس جبروته عليها (أبو الخير، 2006).

موقف القانون الدولي من الجدار العازل:

إن بناء جدار الفصل العنصري يمثل انتهاكاً لكافة المواثيق والأعراف الدولية فهو يقوم على مجموعة كبيرة من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي، الانتهاكات التي تتضمن مبدأ العقوبة الجماعية والاستيلاء على الأراضي والملكية الخاصة من قبل السلطة المحتلة، وهدم المنازل بهدف بناء الجدار، بالإضافة إلى انتهاك الحقوق الإنسانية الأساسية مثل الحق في العمل وحرية الحركة، وفصل الناس عن عائلاتهم. يعتبر الجدار استمرارا لعملية الاحتلال والضم لمزيد من أراضي الضفة بالإضافة إلى الضم الذي لحق الأراضي المحتلة عام 1948 وكذلك للحيلولة دون إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة (أبو الخير، 2006).

مواقف القوانين الدولية المختلفة من الجدار العازل:

أولاً: القانون الدولي الإنساني والجدار

إن اتفاقيات لاهاي تمنع مصادرة أملاك السكان في المناطق المحتلة وتفرض على القوة المحتلة أن تحافظ على النظام العام والسلامة العامة. وتمنع العقوبات الجماعية، أما اتفاقية جنيف الرابعة فتوفر الحماية للمدنيين خلال النزاع، ويمنع استخدام العنف ضد سكان المناطق المحتلة أو إهانتهم، والتصرفات التعسفية والعقوبات الجماعية، بالإضافة إلى حماية الملكية الخاصة (أبو الخير، 2006).

وفي 5 كانون الأول 2001، أشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أنه وبحكم القانون تسري اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة منذ عام 1967م، بما فيها القدس الشرقية.

وفي 8 كانون الأول 2003 صوتت الجمعية العمومية للأمم المتحدة لصالح قرار يطلب من محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا حول شرعية بناء الكيان المحتل للجدار داخل الأراضي المحتلة، وقد صوتت 9 دولة لصالح القرار، و8 دول ضدّه، و74 دولة امتنعت من بينها دول الاتحاد الأوروبي. وكان السؤال الموجه إلى المحكمة يتعلق أساساً بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في موضوع الجدار.

وفي 9 تموز 2004، قرّرت المحكمة أن جدار الفصل ليس قانونيا ويجب إزالته. كما طلب من الكيان المحتل دفع تعويضات عن الأضرار التي سببها الجدار. 15/14 قاضياً صوتوا لصالح القرار وكان القاضي الأمريكي هو الوحيد الذي رفض حكم المحكمة، وتم تعطيل القرار (بارات، 2004).

ثانياً: الجدار وحقوق الإنسان

أهم حقوق الشعب الفلسطيني التي ينتهكها الجدار هي:

- **الجدار ينتهك حق الشعب الفلسطيني في (تقرير المصير)***
- **الجدار ينتهك الحق في (حرية الحركة والتنقل)***
- **الجدار ينتهك الحق في (كسب الرزق)***
- **الجدار ينتهك الحقوق الأساسية في الرفاه:** ويتضمن الحق في الحصول على التعليم، الحق في الغذاء، والحق في الوصول إلى العناية الطبية (نجم الدين، 2018).

ثالثاً: إضافة إلى ذلك فإن الكثير من الدول والمؤسسات الدولية والقرارات الدولية كان لها موقف من الجدار وهذا يؤكد أنه أصبح يشكل قضية رأي عام عالمي (قرار محكمة العدل الدولية، محكمة لاهاي)، وكذلك (العهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية)*و(العهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966)* (أبو الخير، 2006).

أثر جدار الفصل العنصري على الحياة الاقتصادية

من الأهمية القول إنه لن يكون هناك إدراك كامل للآثار الاقتصادية بدون التعرف على هجمة المحتلة الجديدة ممثلة في بناء جدار الفصل ومواصفات هذا الجدار، والمسار الذي يتخذه ومساحات الأراضي التي يبتلعها والدمار الذي يخلفه والمدن والقرى التي يعزلها أو يشقها وما ينشأ عن ذلك من تشتيت وتشريد وحصار لتجمعات سكانية بأكملها.

واستناداً إلى ما هو متاح من بيانات أو ما هو قائم على أرض الواقع من أعمال غير مسبوقة يصبح الحديث عن الآثار الاقتصادية أكثر بأضعاف مضاعفة من تقديرات للخسائر ممثلة في بضعة مليارات من الدولارات قد خسرها الاقتصاد الفلسطيني بالفعل وسوف تتوالى هذه الخسارة تباعا عاما بعد آخر، ذلك أن هذه الأحداث تتعلق بالمقومات الاقتصادية لحياة المجتمع ولفرص نجاح إقامة دولة فلسطينية مستقبلا، إذ أن هذا الوضع سيقضي على أية آمال أو طموحات بشأن إمكانية قيام دولة قابلة للحياة في فلسطين.

فإقامة هذا الجدار الذي يحيط بكافة أراضي الضفة الغربية من جهاتها الأربع ويعزلها تماما عن أية حدود أو نقاط تماس مع الأردن يجعلها منطقة مغلقة تماماً وعلى الدوام، إلا من خلال بوابات عسكرية محددة.

وينطبق الأمر نفسه على قطاع غزة، فحركة المبادلات الدولية استيرادا وتصديراً أصبحت في أضيق نطاق وتحت إشراف الكيان المحتل المباشر، ومن ثم يصبح الاقتصاد الفلسطيني غير منفتح على العالم الخارجي، وتشير الخارطة (5).

خارطة (5): الجدار في قطاع غزة

وهذه الأوضاع ستنعكس سلبا على المستهلك الذي سيجد صعوبة في الحصول على احتياجاته نظراً لندرتها من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، أي أن الأحوال المعيشية للمستهلك تزداد سوءا وأن مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية يتراجع يوما بعد يوم.

وإضافة إلى أن الجدار العازل وملحقاته من تحصينات عسكرية سيجعل غالبية التجمعات الفلسطينية في مواجهة مباشرة مع جنود الاحتلال المدججين بالسلاح الأمر الذي يجعل توفر حياة آمنة لهذه التجمعات أمراً عسيراً مما يزيد من مصاعب الحياة اليومية للفلسطينيين في التنقل والذهاب إلى أماكن أعمالهم، وبذلك تزداد الحياة اليومية قسوة وصعوبة مع انعدام الأمن، مما قد يضطر هذه التجمعات إلى النزوح (رجب، 2004).

ومن خلال مراجعة الأدب النظري السابق نستنتج أن بناء جدار الفصل العنصري أدى إلى أربعة عواقب اقتصادية رئيسية هي:

فقدان الموارد الاقتصادية: الطبيعية والبشرية.

ضياع الاستثمار المحتمل: أدت الشكوك التي تحف بمستقبل المناطق الواقعة خارج الجدار إلى تناقص فرص الاستثمار. وتشكل الشكوك معضلات خاصة للمنتجين الزراعيين، فلا يدرون إن كانوا سيزرعون أم لا، وما هي المحاصيل التي سيزرعونها، ومستوى الاستثمار في الزراعة.

زيادة تكاليف صفقات الخضار والفواكه: نظراً لصعوبة أو عدم وصول الناس(بحاجة لتصاريح والمرور من خلال البوابات) والسلع (بحاجة إلى نقلها من شاحنة إلى أخرى أثناء الشحن) أصبحت تكاليف النقل والإنتاج الزراعية تزداد وفقاً لمتوالية هندسية.

ارتفاع معدل البطالة: أدت العواقب الاقتصادية المذكورة أعلاه، المترتبة على الجدار وعلى السياسات المصاحبة لها، مجتمعة إلى حرمان الفلسطينيين من قدرتهم على استخدام أصولهم الاقتصادية، وتحديد سياساتهم الاقتصادية ومما تسبب في زيادة الفقر.

تأثير جدار الفصل العنصري على القطاعين التجاري والصناعي في فلسطين:

ربما يكون المثال الأكثر تطرّفاً هو **القدس**، يبلغ طول جدار القدس 82كم، وهو يدخل وسط الأحياء والقرى العربية داخل القدس الشرقية، وتزامن بناؤه مع الإعلان عن بناء مستوطنتين جديدتين في أبو ديس وجبل المكبّر والاستيلاء على مئات المنازل في سلوان وحي الشيخ جرّاح. ولقد جاء جدار القدس ليتوج سياسة "الخنق" التي مارستها دولة الاحتلال ولا تزال منذ العام 1967م. إذ تم عزل أكثر من 120,000 فلسطيني من القدس الشرقية عن مدينتهم، كما عزلت المناطق الصناعية والتجارية بشكلٍ كامل، خاصةً بعد أن تمّ نقلها إلى الضواحي بعد أوسلو عندما أحكم الكيان المحتل حصاره على القدس ومنع أبناء الضفة الغربية من الدخول إليها، كما تبين الصورة (3).

صورة(3): مراحل بناء الجدار

خط زمني لجدار الفصل العنصري لمنطقة راس كبسة في بلدة أبو ديس محافظة القدس .2كم إلى الشرق من المسجد الأقصى

ومن ناحية أخرى، فإن سياسات الاحتلال العنصرية تجاه الفلسطينيين في القدس فيما يتعلّق بالضرائب الباهظة المفروضة على السكان الفلسطينيين أدى إلى انتقالهم للعمل والسكن في الضواحي. وشهدت هذه الضواحي، خلال السّنوات الماضية (قبل الجدار)، حركةً عمرانية كبيرة، إذْ ازدادت المنشآت السكنيّة والتجارية والورش فيها، وأصبح يسكنها عشرات الآلاف من حملة الهوية المقدسية.

حالياً، يهدّد الجدار كلّ هذه الاستثمارات، كما يهدّد بتحويل هذه المناطق إلى مناطق منكوبة ليس اقتصاديًا فحسب، وإنما من ناحية سكّانها أيضاً، إذ يمكن أن تتحوّل هذه الضواحي من أماكن حيوية إلى أماكن مهمّشة ففي العيزرية مثلاً حيث انتهى بناء مقطع الجدار الذي يفصلها عن القدس إلى إغلاق المحلات التجارية، وإخلاء كثير من العمارات ومغادرة سكّانها إلى مدينة القدس حيث سكنوا في بيوتهم الضيّقة في البلدة القديمة، أو استأجروا شققا صغيرة، أو انتقل مَن لم يتمكّن من دفع الإيجار للسّكن في بيوت أقاربهم حفاظا على الهوية المقدسية.

الحال في بقية فلسطين لا تختلف كثيرا حيث يحرم الجدار العنصري الفلسطينيين من مواردهم الاقتصادية ومن قدرتهم على استخدامها بكفاءة، فالموارد الاقتصادية الفلسطينية، مثل الأراضي والمياه واليد العاملة والمهارات، تصادر لبناء الجدار أو تظل معطلة نتيجة لتعذر الوصول إلى الأرض ومكان العمل. إن السوق الوطني الفلسطيني تم تقسيمه فعلياً إلى أسواق صغيرة معزولة وغير متصلة ببعضها، وبذلك أصبحت القدرة على الإتجار بالخدمات والسلع أو البحث عن وظائف في السوق الفلسطينية برمته مسألة لا يمكن التنبؤ بها ومكلفة نتيجة لتقييد حركة الناس والسلع والخدمات، وأعاق الجدار التنمية الاقتصادية الفلسطينية والتخطيط الاقتصادي الفلسطيني لأن مسار الجدار يصادر ويعزل موارد كثيرة من الاقتصاد الفلسطيني.

ومع تعذر الإنتاج على نحو تنافسي وتعذر الوصول إلى الأسواق الخارجية بأقل التكاليف، أصبح السوق الفلسطيني، كما حدث في حقبة ما بعد 1967، رهينة لمنافسة سوق المحتل. وأصبح قدرة صادرات الكيان المحتل على التنافس أكبر من قدرة الصادرات الفلسطينية، وأصبح استيراد السلع الأجنبية من خلال وسطاء يهود ممّا يجعل حلم إقامة كيان فلسطيني مستقل في المستقبل صعباً للغاية (المقيد، 2014).

إن الأسواق المحلية كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على المستهلكين اليهود الذين كانوا يشترون السلع والخدمات الرخيصة من الأرض الفلسطينية المحتلة قبل بناء الجدار، وقد جعل بناء الجدار هذه المسألة مستحيلة. إن استخدام النقل بأسلوب "من مؤخرة شاحنة إلى أخرى" لنقل السلع بين المناطق الواقعة خارج الجدار وداخله يضيف أعباء اقتصادية جديدة.

كما إن الفلسطينيين، الذين يعيشون الآن خارج الجدار يواجهون صعوبة في الوصول إلى سوق العمل في الداخل الفلسطيني، وصعوبة أكبر الوصول إلى سوق الوظائف الموجودة الآن خارج الجدار وذلك لصعوبة التنقل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003).

وبالنسبة إلى قطاع غزة فالحالة مأساوية أكثر. إذْ أعلن قبل عام عن البدء ببناء الجدار حول القطاع، إضافة إلى الحصار الخانق الذي يفرضه الكيان المحتل على قطاع غزة. وفق مركز التجارة الفلسطيني فقد كان القطاع الخاص في غزة والذي يشكل 53% من الوظائف، الأكثر تضرراً من الحصار، وتوقفت حوالي 98% من العمليات الصناعية في غزة نتيجة نقص المواد الأولية وانعدام الفرص التجارية. وفقد أكثر من 75,000 عامل من مجموع 110,000 يعملون في القطاع الخاص عملهم، وانطبق نفس الأمر على 100,000 عامل فلسطيني لم يُسمح لهم بالعمل في المناطق المحتلة عام 1948 وتوقفت مشاريع البناء (فنك، 2016).

ولقد شهد عام 2017 ارتفاعاً في معدلات البطالة في قطاع غزة، فقد وصل معدل البطالة إلى 46.6% وعليه فان نسبة البطالة في قطاع غزة تعتبر من الأعلى عالمياً (هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2016)، كما هو واضح بالجدول (2).

جدول (2): الحالة الاقتصادية في غزة قبل الجدار

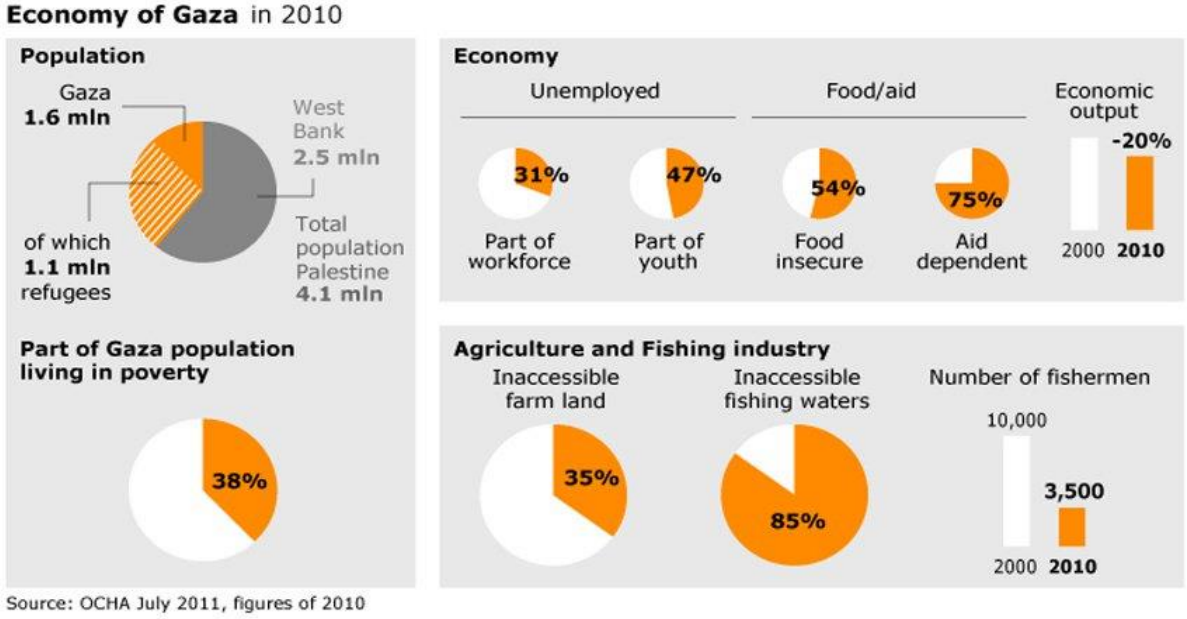

Source: OCHA July 2011, figures of 2010

أثر جدار الفصل العنصري على القطاع الزراعي في فلسطين:

لقد تلاشت الموارد الاقتصادية التي لم تهدم أو تدمر لبناء الجدار نتيجة لتعذر الوصول إليها، فوصول المزارعين إلى الأراضي الزراعية التي يملكونها أو يزرعونها الواقعة خارج السور أصبح مشكلة نظراً للقيود على التصاريح ولصعوبة الحصول على التصاريح للسيارات الزراعية. ويفصل الجدار المواطنين عن 50 بئر مياه جوفية يعتمدون عليها للحصول على مياه الشرب والزراعة.

ويدمّر الجدار الأراضي الزراعية في القرى المحيطة، ويعزلها، ويحول دون وصول أصحابها إليها، بينما تعمد قوات الاحتلال إلى إتلاف المزروعات إما عن طريق حرقها أو قطع الأشجار أو تسميم النباتات.

أثر جدار الفصل العنصري على العمالة في فلسطين:

إن هذه العوامل مجتمعة جعلت فرصة البحث عن العمل أمرا بعيد المنال، وفي الوقت الحاضر يعاني المجتمع الفلسطيني من معدلات عالية من البطالة تتراوح بين (30%–50%) وأصبح التفكير في البحث عن فرص عمل يتجه نحو الخارج؛ لأن الأنشطة الاقتصادية سواء كانت خاصة أو حكومية عاجزة عن استيعاب المتدفقين إلى سوق العمل وخاصة من خريجي الجامعات الذين يزيد عددهم عن عشرة آلاف خريج سنوياً من كل التخصصات، ونتيجة لذلك سيصبح الاستثمار في مجال التعليم العالي غير مجدي، وبذلك ستكون الخسارة على مستوى الموارد الطبيعية والموارد البشرية كبيرة.

وإذا كان المجتمع الفلسطيني قد شهد هجرات بشرية كبرى في عامي (1948، 1967) تحت وطأة السلاح فإنه يشهد الآن هجرة صامتة وخاصة بين الشباب تجعلهم يضطرون إلى الهجرة لطلب العيش الآمن والكريم، وهذه الهجرة أشد خطورة حيث يلاحظ أنها لا تتجه إلى البلاد العربية أو الإسلامية وإنما تتجه إلى بلاد أوروبا وأمريكا ممّا يجعل المهاجرين الفلسطينيين يعيشون في مجتمعات غريبة عن عاداتهم وتقاليدهم وأوطانهم (رجب، 2004).

أثر جدار الفصل العنصري على الحياة الاجتماعية

لقد تسبب الجدار العنصري في خلق مشكلات اجتماعية عديدة أهمها عملية التواصل بين السكان المتواجدين غرب

وشرق الجدار، حيث أصبحت الحياة صعبة إلى درجة كبيرة مما أدى إلى تفكيك وتشتيت الأسر جغرافيا، وهذا ساهم في تقليص وتفكيك العلاقات الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى زيادة الأعباء المالية على المواطنين خصوصاً المواطنون الذين لهم أقارب شرقي وغربي الجدار وذلك بسبب طول المسافات التي أصبحوا يقطعونها للتواصل مع بعضهم البعض. وأيضا يضاف إلى المشكلات الاجتماعية التي سببها الجدار العازل مشكلة الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، ناهيك عن الأضرار النفسية التي يسببها الجدار للعديد من المواطنين الذين يعانون من صعوبات وإعاقات في التنقل من مكان إلى أخر.

وبينت نتائج بعض الدراسات أن أكبر فئة من المتضررين جراء الجدار العنصري هم النساء وخصوصا اللواتي يسكن داخل "الخط الأخضر" ومتزوجات من أشخاص يقطنون في قرى حدودية على جانبي الجدار العازل، وهذا بسبب انقطاعهن عن أهلهن بصورة كبيرة، ولأن خروجهن من مناطق سكنهن إلى مناطق الضفة الغربية المحتلة لا يضمن لهن العودة، خاصة وان أولادهن يحملون هوية تابعة للسلطة الفلسطينية وليس هوية "إسرائيلية" مثل أمهاتهم (الشلادة، 2009)، فالجدار لم يرحم أحداً ولم يقتصر تأثيره على فرد دون آخر مما عكس أثاراً نفسية كبيره على الشعب الفلسطيني تجعله يشعر بالاضطهاد. +++

تأثير الجدار على التواصل بين الأقارب:

بعد إقامة جدار الفصل العنصري أصبحت العائلات التي تعيش في التجمعات السكانية غرب الجدار تعيش حياة التفكك والعزلة الاجتماعية، لأن إجراءات الاحتلال تمثل غاية في الصعوبة والتعقيد، فالمواطن الذي يعيش في غرب الجدار يواجه معاناة كبيرة في زيارة أقاربه الذين يعيشون في شرق الجدار، حيث طول المسافة التي يقطعها المواطن والانتظار الطويل على بوابات التفتيش جعلت المواطن يقلل من عدد الزيارات وأصبح يكتفي بزيارة الأقارب مرة في الشهر بعدما كانت في الماضي أسبوعية، هذا بالنسبة للمواطنين غربي الجدار، وأما المواطنين في شرقي الجدار فإن زيارتهم لأقاربهم في غربي الجدار صعبة جداً إن لم تكن مستحيلة، وبذلك فان العلاقات الاجتماعية للأسر التي تقيم في غرب الجدار قد تأثرت بشكل أكبر من الأسر التي تقيم شرقه، وقد تسبب ذلك في تقليل عدد الزيارات للأقارب وللأصدقاء التي أصبحت تُقتصر على المناسبات والأعياد فقط، واكتفى البعض بالتواصل من خلال الأنترنت والاتصالات، وهذا أدى إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية (طرمان، 2012).

ولقد أثر الجدار بطريقة كبيرة على المرأة الفلسطينية من الناحية الاقتصادية، مما جعلها تفقد جزءا كبيرا من أراضيها وبالتالي مصدر دخلها، لأن دورها في بعض المناطق يعد رئيسيا في زراعة الأرض أكثر من الرجل الذي ينخرط في أعمال أخرى، وبالتالي فإن النساء يعانين من عبور الحواجز ونقاط التفتيش للوصول إلى العمل ومقاعد الدراسة والمستشفيات، وكذلك تسبب الجدار في تدمير الجهاز الصحي الفلسطيني الذي يتركز في المدن والتجمعات السكانية الكبرى، فكثير من النساء اللواتي يقطن في قرى غرب الجدار لا يستطعن الوصول إلى العيادات الطبية والمستشفيات من أجل العلاج لهن ولأفراد أسرهن. وتبين الدراسات أن النساء الحوامل يتعرضن لأخطار صحية نتيجة الانتظار لفترات طويلة عند نقاط التفتيش، وقد وقع عند هذه النقاط العديد من الولادات غير الآمنة التي أسفرت عن وفاة الأم والمولود معا (طرمان، 2012).

تأثير الجدار على الهجرة وترك الأراضي:

تعرض الشعب الفلسطيني للعديد من النكبات أجبرته على الهجرة وترك أرضه وبيته، ومن اولى هذه النكبات على الشعب الفلسطيني كانت منذ عام 1948م (عام النكبة) وثانيها كانت في عام 1967م (النكسة)، إذْ في الأولى والثانية أجبر المواطن على ترك أرضه وما يملك وهجر قسرا إلى مكان آخر، ومنذ ذلك التاريخ تعرض الشعب الفلسطيني وما زال للعديد من ممارسات التهجير والقتل والتدمير، حتى كان عام 2002م من أسوأ ما تعرض له الشعب الفلسطيني من ممارسات العزل والتهجير ببناء الجدار العازل على أراضي فلسطين المحتلة، الذي يوصف أحيانا من اكبر النكبات التي تعرض لها الشعب الفلسطيني كونه لم يرحم الشجر ولا الحجر وقام بعزل العديد من الأسر عن بعضها البعض وعزلهم عن أراضيهم، بالإضافة إلى ممارسات وإجراءات ضاغطة بعدم السماح لهم بالوصول إلى أراضيهم.

ولقد تسبب الجدار بالعديد من المشكلات الاجتماعية

كانفصال الزوجين عن بعضهما البعض كون أحدهم يعيش داخل الجدار والآخر خارج الجدار، حيث أن هذه الحياة ينتابها العديد من المتاعب ومستقبل غامض لمصير هذه الأسرة.

تأثير الجدار على التعليم والخدمات الصحية:

لم يقتصر تأثير الجدار على ما ذكر سابقاً بل أضاف أعباء كبيرة على السكان من ناحية التعليم والصحة، لقد تسبب الجدار في عدم تمكن وقدرة الطلبة والمعلمين من الوصول إلى مدارسهم بالطريقة المعتادة التي كانوا يسلكونها قبل وجود الجدار كما توضح الصورتين (4 و5)، فقد أضاف عليهم أعباء كبيرة من حيث طول المسافات التي يسلكونها للوصول إلى مدارسهم، إضافة إلى عزل العديد من التجمعات السكانية عن أماكن توفر الخدمات التعليمية مما تسبب في تعطيل وتشويش العملية التعليمية وإرباكها في الكثير من المدارس، كما هو مبين بالصورة (6).

صورة (4): بعض من معاناة الطلبة الفلسطينيين في الوصول إلى مدارسهم بسبب وجود جدار الفصل العنصري

صورة (5): بعض من معاناة الطلبة الفلسطينيين في الوصول إلى مدارسهم بسبب وجود جدار الفصل العنصري

صورة (6): الجدار الفاصل وحرية الوصول إلى التعليم
مدرسة البنين في عناتا حيث يمر الجدار في وسط الملعب، القدس، أيار2008

وقد بينت نتائج بعض الدراسات أن حوالي 3.4% من الأفراد الفلسطينيين في التجمعات التي تأثرت بالجدار تركوا التعليم بسبب انعدام الأمن، في حين أن هنالك 81.6% من الأسر الفلسطينية اضطر أفرادها للتغيب عن الجامعة لعدة أيام بسبب الإغلاق المتكرر للمنطقة التي يسكنونها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003).

خلال العام 2016م تعرض (600) من الطلبة والمعلمين إلى اعتداءات من قبل سلطات الاحتلال في المدارس الواقعة خلف الجدار، حيث تنوعت الاعتداءات على هذه المدارس ما بين (استشهاد، جرح، اعتقال، احتجاز، الإقامة الجبرية، تأخير على الحواجز، التفتيش، والحرمان من الوصول الآمن للمدارس من خلال إغلاق الحواجز والبوابات، وإقامة الحواجز الطيارة، واقتحامات متكررة، وإطلاق الرصاص الحي والمطاطي والغاز، وإلحاق الخسائر المادية بالمدارس، وتعطيل الدوام سواء كان بشكل كلي أو جزئي)،(هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2016)، كما يظهر الجدول (3).

جدول(3): قائمة توضح عدد المدارس الواقعة خلف الجدار وعدد البوابات لتي يعبرها الطلبة

الرقم	المنطقة او المديرية	عدد المدارس	عدد بوابات الجدار التي يعبرها الطلبة لمدارسهم
1	القدس	38	6
2	جنين	5	1
3	بيت لحم	2	1
4	قلقيلية	1	1

المصدر هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، كانون ثاني:2016

إضافة إلى أثر الجدار على الخدمات التعليمية فإن له أيضا أثر على الخدمات الصحية، فقد عمل الجدار على عزل العديد من التجمعات السكانية عن أماكن توفر هذه الخدمات التي تعد من الخدمات الأساسية والضرورية للسكان التي لا يمكن الاستغناء عنها كما هو بالخارطة (6)، فقد أضاف معاناة وأعباء مادية على المواطن الفلسطيني الذي انعكس على المستوى الصحي للمواطن الذي يعيش شرق الجدار، إذ أصبح من المستحيل أحياناً الوصول إلى المراكز الصحية والمستشفيات الواقعة غرب الجدار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006).

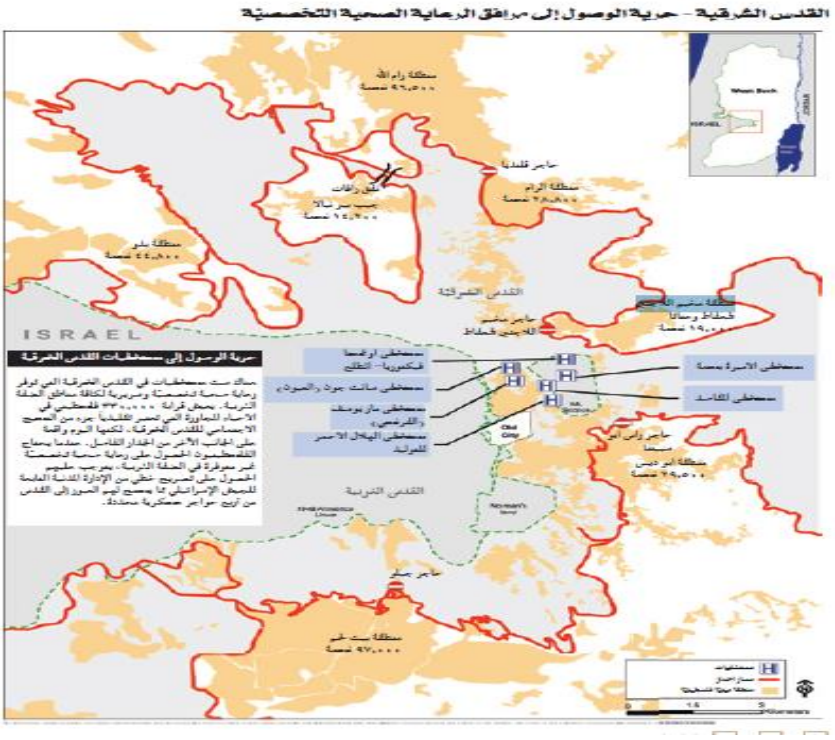

خارطة (6): الجدار الفاصل وحرية الوصول إلى المرافق الطبية والصحية

النتائج والتوصيات

النتائج:

انطلاقاً من نتائج هذه الدراسة ومناقشتها يمكن استنتاج ما يلي:

1. زاد الجدار العنصري من اشتداد حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها الشعب الفلسطيني.
2. أدى بناء الجدار العنصري إلى فقدان الكثير من الأراضي الزراعية التي كانت تشكل مصدراً رئيسياً للدخل لكثير من الأسر الفلسطينية.
3. تسبب بناء الجدار في هدم وتعطيل الكثير من المنشآت الاقتصادية الفلسطينية.
4. ساهم بناء الجدار في ارتفاع نسبة البطالة والفقر.
5. أدى بناء الجدار العنصري إلى مصادرة مساحات واسعة من الأراضي، أو عرقلة الوصول إليها.
6. زاد بناء الجدار العنصري في تردي الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق والتجمعات السكانية التي اخترقها.
7. قسم الجدار العنصري الفاصل التجمعات الفلسطينية إلى مناطق شرق وغرب مما أدى إلى فصل الأقارب والأهل عن بعضهم البعض، وتهجير الكثير من السكان داخل وخارج فلسطين المحتلة.

وهذه مجتمعة تؤثر على الحياة الشعب الفلسطيني من

النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية، إضافة إلى الناحية السياسية.

التوصيات:

بناء على ما ذكر توصي الدراسة بما يلي:

1. يجب اعتبار كل المناطق المحيطة بالجدار العنصري الفاصل مناطق تطويرية في الخطط الاقتصادية للسلطة الفلسطينية وإعطاءها أولوية في الإعمار والتنمية.
2. تقديم مساعدات وقروض بشروط ميسرة لإقامة مشاريع تجارية وصناعية وتربية حيوانية في المناطق المحيطة بالجدار.
3. تطوير البنية التحتية للمناطق المحيطة بالجدار، وتوفير كافة الخدمات البلدية والتعليمية والصحية والترفيهية، وهذا يتطلب رصد موازنات خاصة في إطار الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.
4. خلق فرص عمل وتقديم قروض لإقامة مشاريع خاصة من خلال تقديم تسهيلات وقروض بشروط ميسرة، وذلك من اجل وقف الهجرة والحد منها ودعم صمود المواطنين في تلك المناطق.
5. يتعين على المؤسسات الدولية أن توسع مطالبها وضغطها على سلطات الكيان المحتل لإزالة الحواجز، وفتح الطرق والبوابات المغلقة، حتى يتمكن المواطن الفلسطيني من القيام بأعماله بسهولة ومن اجل تأمين حياة كريمة للمواطنين.
6. يجب على الجهات القانونية الفلسطينية في الداخل والخارج، ولاسيما نقابة المحامين القيام بدورها في مواجهته قانونيا وقضائيا، وأن تقوم بإعداد ملفات قانونية حول الجدار وأثاره السلبية، وحصر الأضرار الناجمة عنه من كافة الجوانب من اجل تقديمها للجهات القضائية الدولية.

الخاتمة:

تعددت الادعاءات الإسرائيلية لإقامة جدار الفصل العنصري وكان من أبرزها ادعاء البناء لأسباب أمنية أما حقيقة الأمر فتتمثل في أن الجدار العنصري استكمالاً لمشروع الاستيطان الإسرائيلي الذي يهدف إلى مصادرة الأراضي والموارد بكافة أنواعها ومحاولة تهجير الأسر الفلسطينية عن أراضيها بطريقة غير مباشرة، لكن مهما تعددت وتنوعت السياسات المحتلة في محاولاتها للسيطرة على الأرض والموارد، يجدر بأبناء الشعب الفلسطيني بكافة أفراده ومؤسساته العمل على إفشال تلك المخططات عن طريق الصمود والثبات على الأرض واستخدام كافة السبل والوسائل للحفاظ على الأرض والعرض، فلا يضيع حق وراءه مطالب.

مصطلحات البحث

اتفاقية جنيف هي عبارة عن أربع اتفاقيات دولية تمت الأولى منها في 1864 والأخيرة في 1949 تتناول حماية حقوق الإنسان الأساسية في حالة الحرب، أي طريقة الاعتناء بالجرحى والمرضى وأسرى الحرب، حماية المدنيين الموجودين في ساحة المعركة أو في منطقة محتلة إلى آخره.

اتفاقية لاهاي 1907: اتفاقية دولية متعلقة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية صدرت عن مؤتمر لاهاي عام 1907.

البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف: 1977 بروتوكولان إضافيان يعززان الحماية الممنوحة لضحايا النزاعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول) وغير الدولية (البروتوكول الثانى).

الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة: هي جهاز يتبع الأمم المتحدة، مهمته الأساسية هي التداول وصنع السياسة العامة. وتتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء الأمم المتحدة البالغ عددهم 192 وهي تقوم بدور مهم في عملية وضع المعايير وتدوين القانون الدولي.

الخط الأخضر (خط الهدنة): هو لفظ يطلق على الخط الفاصل بين الأراضي المحتلة عام 1948 والأراضي المحتلة عام 1967 وقد حددته الأمم المتحدة بعد هدنة عام 1949 التي أعقبت الحرب التي خاضها العرب مع الكيان المحتل المحتل عام 1948.

غلاف القدس: هو مشروع استيطاني يتكون من جدارين: شمالي وشرقي، وفصل القدس الشرقية عن الغربية بهدف عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني وتفريغها من السكان العرب وجعلها مركزا للدولة العبرية.

الغيتو (المعزل): يشير إلى منطقة يعيش فيها، طوعاً أو كرهاً، مجموعة من السكان يعتبرهم أغلبية الناس خلفية لعرقية معينة أو لثقافة معينة أو لدين.

القانون الدولي الإنساني: مجموعة القواعد التي تهدف للحد من آثار النزاعات المسلحة لأسباب إنسانية، ويعرف

القانون الدولي الإنساني أيضا بأنه قانون الحرب أو قانون النزاعات المسلحة.

القانون الدولي: مجموعة القواعد القانونية التي تحكم الدول في علاقاتها المتبادلة أو التي تحدد حقوق كل منها وواجباتها

قانون حقوق الإنسان: هو ما يعرف بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان وهو مكون من (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (1966) والبروتكولان الملحقان).

قرار تقسيم فلسطين (181): أُصدر بتاريخ 29 نوفمبر 1947 بعد التصويت (33 مع، 13 ضد، 10 ممتنع) ويتبنّى خطة تقسيم فلسطين القاضية بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيها إلى 3 كيانات جديدة (دولة عربية، دوله يهودية، مناطق وصاية دولية).

الكابنيت: مجموعة صغيرة من كبار الوزراء، على رأسهم رئيس حكومة الكيان المحتل، وهدفهم مساعدة الحكومة في تشكيل السياسات، قيادتها وتنفيذها، في قضايا العلاقات الدولية والأمن القومي .

مجلس الأمن: (UNSC) هو واحد من الأجهزة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، والمسئولة عن حفظ الأمن والسلام الدولي، ويتكون المجلس من 15 عضوًا، منهم خمسة دائمون هم الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

Refrences:

Arabic Refrences:

Ibrahim, Yousef Kamel. (2005). the Apartheid Wall and the Future Palestinian State: A Geographical Study in the Political, Economic and Social Effects. Lebanon: Research Center for Studies.

Abu al-Khair, Mustafa Ahmed. (2006). Obiterdictum of the separation wall and international law. Cairo: Etrac.

Barratt, Claudi. (2004). Legal analysis of the advisory opinion of the International Court of Justice on the construction of the separation wall in the Occupied Palestinian Territory. Translated by lawyer Qais Jabareen. Ramallah.

Al-Jabari, Jawad Suleiman. (2005). The Israeli Separation Plan. Jerusalem. Palestinian Association for International Affairs.

Juma', Jamal. (July 2004). The Apartheid Wall in the West Bank "A look at its economic and social consequences and its political implications for the future of the Palestinian people." Adalah Electronic Journal, 3rd Issue.

Palestinian Central Bureau of Statistics, (December 2003). The survey. Page 5.

Palestinian Central Bureau of Statistics, (2006). The survey. Pages 16-18.

Dweik, Musa. (October, 2015). The killer wall and its negative economic effects on the Palestinian people (a study within the framework of public international law). Journal of Al-Quds Open University for Research and Studies - Issue thirty-seventh, pages 51-76.

Rajab, Moein Muhammad. (2004). The economic effects of the separation wall between Israel andPalestine. Within the activities of the school day on the separation wall. Faculty of Commerce, Islamic University, Gaza.

Al-Raqb, Saleh Hussain. (1431Hijri - 2010). The apartheid wall around Jerusalem, motives and political implications. Jerusalem Society for Research and Studies. Gaza, Palestine.

Zughayer, Reham. (2011). The Separation Wall ... and its impact on the social, environmental and water

from https://fanack.com/en/palestine/history-past-to-present/blockade/economic-impact/

Mobyaddain, Mokhallad. (2005). European Union, Europe, Europe.

International Court of Justice, July 9, 2004.

The Palestinian National Information Center, Wafa. The opinion of the International Court of Justice on the wall. Retrieved on 02/20/2018 from http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=4110

Mashael, Mai Saleh. (2013). Natural and human factors affecting the course of the Apartheid Wall and its results: A comparative study between Umm al-Rayhan, Marda, Ni'lin, and Beit Amr. Master Thesis in Geography. Birzeit University. Postgraduate Studies, Pages: 135.

Al Muqayyad, Jamal Hammad. (December 2014). The Occupied Apartheid Wall in Jerusalem. Retrieved on 3/13/2018 from https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/12/24/351973.html

Melindy, Maher. (2009). The Syrian Golan Heights and the investment of the advisory opinion of the International Court of Justice on the issue of the Apartheid Wall in Palestine. Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 25, 1st Issue, page 109.

Babonej site. The Apartheid Wall in Palestine. Retrieved on 02/20/2018 from https://www.babonej.com/apartheid-wall-1583.html

Raseef site 22. The last of which is a wall with Lebanon ... Six walls separating Israel from the Arab countries. Retrieved on 02/02/2018 from https://raseef22.com/politics/2018/02/07/

Wikipedia. The decision on separating Palestine. Retrieved on 02/19/1918 from https://ar.wikipedia.org/

Najm Al-din, Samer. Legal aspects of the impact of building the wall and settlement on the environment in Palestine. Al-Khalil University – Al-Khalil, Palestine.

Al Hindi, Alian. (2008). The Apartheid Wall in fabric in the Al-Ram and Dahiyat Al-Barid areas, north of Jerusalem. Master's Thesis. Birzeit University, College of Graduate Studies, 206 pages.

Zain Al-Din, Salam. (2015-2016). The crime of apartheid wall (the Israeli wall). Master Thesis. Tebessa University, Faculty of Law and Political Science. 89 pages.

Saadi, Ahmed. (2009). Borders in facing imperialism: the Israeli wall model. Palestine: Madar (The Palestinian Center for Israeli Studies. Issue 35, pages 54-62.

Salman, Mazen Ibrahim. (2005). Evaluating the environmental impact of the construction of the separation wall in the West Bank. Master's Thesis in Environmental Sciences. Al-Najah National University, College of Graduate Studies, number of 171 pages.

Palestinian Environmental Organizations Network. Campaign to resist the apartheid wall and international law. Retrieved on 01/28/2018 from www.stopthewall.org

Shatnawi, Faisal. (1999). Human rights and international humanitarian law. Amman.

Al-Shallada, Lina Muhammad Fahd. (2009). The Apartheid Wall. The overall challenge. Al-Quds University, Faculty of Law. Number of pages 29.

Turman, Dirar Abdul Hadi. (2012). Socio-economic impacts of the Apartheid Wall in the Tulkarm-Qalqilya-Al Khalil, Geographic Information Systems (a comparative study). Master Thesis. Birzeit University. Postgraduate Studies, Pages: 187.

Alwan, Muhammad Yusuf. (2000). Public International Law and Sources. I 2. Amman: Wael Publishing House.

Ayyash, Adnan Hussein. (June 2009). The Segregation Wall: Its Positive Effects on the Lands of Salfit Governorate. Journal of the Islamic University (Humanities Series) Volume 17, Issue 2, pages 215-250.

Fanack. (2016, December). Palestine history past to present "economic impact." Retrieved on 14/03/2018

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

إبراهيم، يوسف كامل. (2005). جدار الفصل العنصري والدولة الفلسطينية العتيدة: دراسة جغرافية في الأثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لبنان: مركز باحث للدراسات.

أبو الخير، مصطفى أحمد. (2006). فتوى الجدار العازل والقانون الدولي. القاهرة: ايتراك.

بارات، كلودي. (2004). تحليل قانوني للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ترجمة المحامي قيس جبارين. رام الله.

الجعبري، جواد سليمان. (2005). خطة الفصل الإسرائيلية. القدس. الجمعية الفلسطينية للشؤون الدولية.

جمعه، جمال. (تموز، 2004). جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية "نظرة على آثاره الاقتصاديّة والاجتماعيّة وانعكاساته السياسيّة على مستقبل الشّعب الفلسطيني". مجلة عدالة الإلكترونية، العدد الثالث.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2003كانون الأول). الدراسة الاستقصائية. ص5.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2006)، إحصاء. ص 16-18.

الدويك، موسى. (تشرين الأول، 2015). الجدار القاتل وآثاره الاقتصادية السلبية على الشعب الفلسطيني (دراسة في إطار القانون *الدولي العام*). مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات - العدد السابع والثلاثون، ص ص:51-76.

رجب، معين محمد. (2004). الآثار الاقتصادية لجدار الفصل العازل بين إسرائيل والفلسطينيين. *ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول جدار الفصل العازل. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.*

الرقب، صالح حسين. (1431هـ-2010م). *جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس الدوافع والآثار السياسية.* جمعية القدس للبحوث والدراسات. غزة، فلسطين.

الزغير، رهام. (2011). *الجدار الفاصل...وتأثيره على النسيج الاجتماعي والبيئي والمائي في منطقتي الرام وضاحية البريد شمال القدس*. رسالة الماجستير. جامعة بير زيت، كلية الدراسات العليا، عدد الصفحات206.

زين الدين، سلام. (2015-2016). *جريمة الفصل العنصري (الجدار الإسرائيلي)*. رسالة ماجستير. جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية. عدد الصفحات89.

سعدي، أحمد. (2009). الحدود في مواجهة الإمبريالية: نموذج الجدار الإسرائيلي. فلسطين: مدار (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. العدد35. ص54-62.

سلمان، مازن ابراهيم. (2005). تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية. رسالة الماجستير في العلوم البيئية. جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، عدد ال صفحات171.

شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية. حملة مقاومة جدار الفصل العنصري الجدار والقانون الدولي. استرجعت في تاريخ 2018/01/28 من www.stopthewall.org

شطناوي، فيصل. (1999). حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. عمان.

الشلادة، لينا محمد فهاد. (2009). *جدار الفصل العنصري. التحدي الشامل*. جامعة القدس كلية الحقوق. عدد الصفحات29.

طرمان، ضرار عبد الهادي. (2012). *الآثار الاقتصادية الاجتماعية لجدار الفصل العنصري في منطقة طولكرم _ قلقيلية وجنوب الخليل باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (دراسة مقارنة)*. رسالة ماجستير. جامعة بير زيت. الدراسات العليا، عدد الصفحات:187.

علوان، محمد يوسف. (2000). القانون الدولي العام المقدمة والمصادر. ط2. عمان: دار وائل للنشر.

عياش، عدنان حسين. (يونيو، 2009). جدار الفصل العنصري المحتل "أثاره السلبية على أراضي محافظة سلفيت". *مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السابع عشر*، العدد الثاني، ص ص:215-250.

فنك. (2016، ديسمبر). فلسطين من الماضي الى الحاضر "الأثر الاقتصادي". استرجعت في تاريخ 2018/03/14 من https://fanack.com/ar/palestine/history-past-to-present/blockade/economic-impact/

Jerusalem, A practical reality of imposing a final Solution with Israel. Pages 163-183.

The Wall and Settlement Resistance Commission. (2016). The most prominent Israeli violations in the Palestinian territories during the year 2016, page 82.

مبيضين، مخلد. (2005). محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية – الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام 1993. المنارة، المجلد13، العدد4.

محكمة العدل الدولية، 9 تموز/2004.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وفا. رأي محكمة العدل الدولية في الجدار. استرجعت في تاريخ 2018/02/20 من http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=4110

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وفا. رأي محكمة العدل الدولية في الجدار. استرجعت في تاريخ 2018/02/20 من http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=4110

مشيعل، مي صالح. (2013). *العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة عمى مسار جدار الفصل العنصري ونتائجها: دراسة مقارنة بين أم الريحان ومردا ونعلين وبيت أمر*. رسالة ماجستير في الجغرافيا. جامعة بير زيت. الدراسات العليا، عدد الصفحات:135.

المقيد، جمال حماد. (ديسمبر 2014). جدار الفصل العنصري المحتل في القدس . استرجعت في تاريخ 2018/03/13 من https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/12/24/351973.html

ملندي، ماهر. (2009). *هضبة الجولان السورية واستثمار الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول قضية جدار الفصل العنصري في فلسطين*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد الأول، ص109.

موقع بابونج. جدار الفصل العنصري في فلسطين. استرجعت في تاريخ 2018/02/20 من https://www.babonej.com/apartheid-wall-1583.html

موقع رصيف22. آخرها الجدار مع لبنان... ست جدران تفصل إسرائيل عن الدول العربية. استرجعت بتاريخ 2018/02/02 من https://raseef22.com/politics/2018/02/07/

موقع ويكيبيديا. قرار تقسيم فلسطين. استرجعت في تاريخ 1918/02/19 من https://ar.wikipedia.org/

نجم الدين، سامر. *الجوانب القانونية لتأثير بناء الجدار والاستيطان على البيئة في فلسطين*. جامعة الخليل – الخليل، فلسطين.

الهندي، عليان. (2008). *جدار الفصل العنصري في القدس، الواقع العملي لفرض حل اسرائيلي نهائي*. ص ص:163–183.

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان. (2016). أبرز الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2016، ص 82.

The Effect of Israeli Apartheid Wall on the Palestinian Society from Economic and Social Aspects

*Abdel-Aziz Ahmad Sharabati [1] and Nadia Nasser Sharabati[2]**

ABSTRACT

The aim of this research is to study the impact of the Apartheid Wall on the Palestinian society from the economic and social point of view. For this purpose, data were collected from various sources such as books, research, previous studies, master's thesis, doctoral dissertations, UN resolutions, and reactions from governmental and non-governmental bodies. The study found that there is a great impact on the daily life of Palestinian society, as it has exacerbated the economic and social crisis, as the construction of the wall has led to the destruction and disruption of many Palestinian economic facilities, which has contributed to the rise in unemployment and poverty.

Keywords: Apartheid Wall, Palestinian Society, Economic Aspect, Social Aspect.

* .1. School of Business, Middle East University
2. Academic Researcher of Refugees Studies
Received on 24/2/2019 Accepted for Publication on 22/9/2020.